اشيا الكعاب وذلك ميزان اثني عشر فاذا جمعت كان معك عشرة اشيا تعدل كعابا واثني عشر
وهي ثلاثة امثاع عين متوالية على نسبة عددية فلو اجبت الكعب بالمال واعدت ما سبق لم تصل الى المطلوب
فالحيلة ان تضرب كلا من المتقادرين في مثل فيصير معك عشرة اموال تعدل مال مال واثني عشر
شيا وهما ايضا متعادلان لان كلا من مقدارين متساويين اذا ضما في عدد واحد كان الحاصلان متساويين
ثم اطرح من كل من الجملتين اثني عشر شيا لتزول الثوالث في الجملة فيصير معك عشرة اموال الا
اثني عشر شيا تعدل مال مال وهما ايضا متعادلان لما تقدم من ان كل مقدارين متساويين اذا
طرح من كل منهما مقدار واحد كان الباقيان متساويين وجذر احدهما يعدل جذر الاخر فالجذر
فيكون جذر عشرة اموال الا اثني عشر شيا بطريق الاستقراء وهو ان تزن مالا اخر مثله في نفسه
وعادلت بالمخارج عشرة اموال الا اثني عشر شيا وجبرت وقابلت خرجت الي تعادل تسعة
مكاتيب فنفرضه شيئين مثلا فيكون مربعه اربعة اموال فعادل به عشرة اموال الا اثني عشر شيا
واجبر وقابل فبقي ستة اموال تعدل اثني عشر شيا وهي المفردة الاولى فكون الشيئين والمال
اربعة **واعلم** ان اخذ الجذر بطريق الاستقراء اجنبية سيالة ولكنه في مثل هذه المسئلة حصل
بالامكان وصناعة الاستقراء من نفس هذا الفن ونوع صاحب التجريد انه الف فيه كتابا مقدرا
مستقصى لكن لم اقف عليه والله اعلم **التنبيه الثاني** في الحيلة في استخراج الجذر اذا عادل
نوعان نوعين وكانا اربعة متناسبة كما تقدم كان يقال مال مال وكعبان يعدل شيا وثلاثين درهما
وهي انك اذا ضربت مالا وشيئا في مثلهما حصل مال مال وكعبان ومال وهو يزيد على الجملة الاولى
بمال فبمثل ذلك نزيد على الثانية فالحاصل قدر الزيادة مستقرا في كل منهما فتصير المعادلة الى مال
مال وكعبين ومال يعدل مالا وشيئا واثنين درهما ومعلوم ان المال والشيء هما جذر مال المال والكعبين
والمال فكانه قيل مال يعدل شيئا واثنين درهما فاعمل بحسب السادسة فتبقى الى ستة وقد كنا
اقمنا هذا الجذر مقام المال المطلوب وجذره فقد انحلت المعادلة لذلك الى مال وجذره يعدل
ستة فاعمل في معرفة قدر الجذر والمال ملفوفة في الرابعة فيكون الجذر اثنين والمال اربعة والكعب
ثمانية ومال المال ستة عشر فاذا جمعت الى مال المال كعبين وهما ستة عشر كان المجموع اثنين وعشرين
والثاني والثلاثين فنفس على هذا المثال ما يرد من اشباهه مراعيا فيه هذه الحيلة وبالله المستعان قال

وما ضربته فخذ مثاره ... اترف بذاك الحاصل ثلاثة الكل كعب كررا
والمال المال يتبادرا ... راه ضربت عددا في جنس ... فالجامع للجنس يفيد ليس

اعلم ان اصول الاعمال الحسابية خمسة الجمع والطرح والضرب والقسمة والتضعيف فالتعريف في الاعداد
المعلومة وفي جذورها ومرتباتها وفي الانواع المجهولة واجزائها صحاحا وكسورا وصحاحا وكسورا
لا تخرج عن هذه الخمسة ولم يذكر صاحبنا في النظم سوى الضرب والقسمة وسنذكر ان شاء الله تعالى ما ذكره
ما ليس بد منه مما اغفله وقد تعرض في هذه الابيات لبيان بعض اقسام الضرب فنقول المقوم
اما ان يتجرد عن القسمة والاستثنا او لا فان تجرد عنهما فثلاثة اقسام مفرد في مفرد ومفرد في مركب
ومركب في مركب ويعني بالمفرد ما كان من منزع واحدة كالجذر والمال والكعب وبالمركب ما كان
من قبيل المفرد وبالمركب ما كان من منزلتين وصاعدا كالمال وجذره وكالجذر والمال واجزائه
جذره وكالمال واجزائه جذره وكالمال والكعب والمال اما ضرب المفرد في المفرد المجردين
وهو الذي اقتصر عليه في النظم فخمسة اقسام واقتضاهم العقلية تسعة كان المفرد اما ان يكون
نوع او عدد وكل قسم من الثلاثة اما ان يضرب في نوعه او في غيره فالمضروب في الثلاثة تسعة الكل
ثلاثة منها حكمها حكم عكسها فتسقط وضرب العدد في العدد ليس هذا موضع بيانه فتبقى خمسة
اقسام وهي ضرب نوع في نوع وضرب احدهما نوع في احدهما نوع وضرب العدد في نوع وضرب العدد
في احدهما نوع وضرب نوع في احدهما نوع فالاول هو ضرب النوع في النوع فيه مطلبان **احدهما**
في معرفة نوع الخارج من الضرب دون كميته و**الثاني** فيه ان يجمع بين اسمي المضروب والمضروب فيه
فما اجتمع فهو اسم النوع الخارج فالحاصل من ضرب الاشيا في الاشيا اموال كان مجموع اسمهما اثنان وهما
اسم كل مال ومن ضرب الاشيا في الاموال كعاب كان مجموع اسمهما اثنان وهما اسم كل مال ومن ضرب
الاشيا في الاموال كعاب كان مجموع اسمهما ثلاثة وهي اسم الكعب ومن ضرب الاشيا في الكعوب اموال
اموال كان مجموع اسمها اربعة وعلى هذا القياس **ونزع** اذا فرض نوع وارت ان تعرف النوعين اللذين
تركب هو منهما فاقسم اسم النوع المفروض نصفين واجعل كل قسم اسم نوع فاذا اصرت الى احد النوعين والاخر
يحصل النوع المفروض فانه لم يقبل اسم النوع المفروض الا النوع الذي هو واحد فليس الذي تحصله
سوى طريق واحد وتتعدد الطرق بتعدد الوجوه الممكنة في انشائه فاذا اقتضى المثال مثلا

Copyright © King Saud University